الأمم المتحدة S/2018/302

مجلس الأمن

Distr.: General
5 April 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

أود بهذه الرسالة وبصفتي رئيساً لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠١٨ إبلاغكم بجلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن منطقة حوض بحيرة تشاد وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، التي عقدها المجلس في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، في إطار البند من جدول الأعمال ”السلام والأمن في أفريقيا“. وقد صيغت مذكرة مفاهيمية تلقي الضوء على أهمية التصدي للأسباب الجذرية للنزاع وذلك بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة والبلدان الأربعة في المنطقة، وهي تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا. وحُثّ أعضاء المجلس على معالجة المسائل التالية:

١ - ما هي أنواع الإجراءات الملموسة التي يمكن أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذها، بما في ذلك تقديم الدعم إلى البلدان والجهات الفاعلة الإقليمية في منطقة حوض بحيرة تشاد، لتعزيز جهود تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل في المنطقة والدفع قدماً بتنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)؟

٢ - أي سبل يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن التماسها للاستجابة بمزيد من الفعالية والاتساق من حيث تقييم المخاطر وإدارتها على نحو شامل، والإنذار المبكر، واتخاذ إجراءات ملموسة، في منطقة حوض بحيرة تشاد؟

٣ - كيف يمكن للأمم المتحدة أن تسهم في ضمان ما شدد عليه المجلس في قراره ٢٣٤٩ (٢٠١٧) من ضرورة إجراء تقييمات وافية للمخاطر، وبالأخص فيما يتعلق بتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية؟

وكما تعلمون، فقد قدمت نائبة الأمين العام، أمينة محمد، والخبير في مجال الاستشعار عن بعد في لجنة حوض بحيرة تشاد، محمد بيلا، وكبيرة المستشارين في شؤون النزاعات لدى منظمة أدلفي للأبحاث، شيترا ناغاراجان، إحاطة إعلامية إلى المجلس عن الأسباب الجذرية للنزاع في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وألقى جميع مقدمي الإحاطة الإعلامية الثلاثة الضوء على أهمية التصدي لمجموعة متنوعة من الأسباب الجذرية لهذا النزاع، التي تشمل انعدام هياكل الحوكمة المحلية وعدم مشاركة المجتمعات المحلية. وأبرزوا أيضا الصلة القائمة بين تزايد تقلّب المناخ، وندرة المياه، من بين عوامل بيئية أخرى، والتطورات التي تشهدها المنطقة. إضافةً إلى ذلك، انصب تركيز مقدمي الإحاطات الإعلامية على أهمية تقييم المخاطر المتصلة بتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية. فقد شدد السيد بيلا والسيدة ناغاراجان كلاهما على أهمية

100418 100418 18-05312 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دور الأمانة العامة في هذا الصـــدد، من حيث طرح خيارات ملموســـة في مجال المتابعة لينظر فيها مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وعلى سبيل الإيجاز، عرض مقدمو الإحاطات التوصيات التالية على منظومة الأمم المتحدة:

- تحســـين تقديم التقارير من خلال دورات الإبلاغ التي يتبعها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوســـط أفريقيا، بما في ذلك تحســـين تقييم المخاطر وتحليل المخاطر المتصلة بتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية
- وضـع البرامج المراعية لظروف النزاع وللاعتبارات الجنسـانية ولتغير المناخ التي تأخذ في الحسـبان المنظور المحلي وتسهم في تحسين مشاركة المجتمعات المحلية
- تحسين رصد البرامج ونتائجها والإبلاغ عنها سواء لمجلس الأمن أو محافل أخرى

وبعد ذلك، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيان، تلاه بيان الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة الذي تكلّم باســـم البلدان الأربعة في المنطقة (تشـــاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا). وأكد المتكلمون في معظم البيانات، باسـتثناء عضـوَيين من أعضـاء المجلس، الصـلة بين الآثار الضـارة لتغير المناخ والحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد وآثارها على تفشي التطرف العنيف. إضافةً إلى ذلك، ألقى العديد من الأعضاء الضوء على الصلة بين ندرة المياه، والجفاف، والتصحر، وتدهور الأراضي، واستفحال الحالة في المنطقة. وألقى جميع أعضاء المجلس الضوء على أهمية ما يُبذل من جهود على الصعيد الإقليمي، مثل العمل الذي تقوم به القوة المشـتركة المتعددة الجنسـيات لصـد جماعة بوكو حرام. وشـددوا على ضـرورة زيادة التمويل لدعم هذه الجهود وتلبية الاحتياجات الإنسـانية. وأكد بعض أعضـاء المجلس أيضـا على ضـرورة أن تقوم الأمم المتحدة والبنك الدولي بزيارة مشـتركة إلى المنطقة، على نحو ما ينص عليه القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). إضـافةً إلى ذلك، دعا أعضـاء المجلس في أغلبيتهم إلى تحسـين تقييم وتحليل ما يرتبط من المخاطر المتصـلة بالمناخ والمياه بالنزاع في المنطقة وفي غيرها من حالات النزاع، حيثما انطبق الأمر. ودعوا الأمانة العامة إلى تعزيز الإبلاغ في ذلك المجال.

وكان هدف مملكة هولندا من تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة في آذار/مارس هو لفت الانتباه على وجه التحديد إلى الأسباب الجذرية للنزاع. وآمل، بصـفتي رئيسـاً لمجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٨، أن تكون هذه الإحاطة الإعلامية قد مهدت الطريق لمواصـــلة تنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). ونتطلع إلى العمل مع الأمانة العامة على تعزيز ذلك المسعى.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاريل ي. غ. **فان أوستيروم**
السفير
الممثل الدائم